

المضارع ، كان في الأصل مجزوما ، ثم زيد إليه في العربية : الضمة في الرفع ، والفتحة في النصب . والماضي آخره مفتوح من زمان قديم جدا ، والأسماء لا تكون أواخرها مجزومة أبدا إلا في الوقف ، فكانت الحركة في مثل : « يَفْتَحُ » تجاور الحرف الحلقي في مقطع واحد ، وهما في مثل : « وسع » و « فاتح » من مقطعين (fā-ti-ḥun) . فهذا الجوار أقل اتصالا<sup>(١)</sup> من الأول ، فلم يؤثر فيه الحرف الحلقي على الحركة تأثيره في الحالة الأولى .

وأما الأفعال التي عينها حرف حلقي ، فتأثيره في الحركة التالية له ، وقلبه<sup>(٢)</sup> إياها فتحة ، اتفاق نادرا بالنسبة [ لغيره ] . منه في المضارع : « يَضَعُ »<sup>(٣)</sup> و « يَهَبُ » ، فينبغي أن تكون قد كانت : « يَهَبُ » و « يَضِعُ » ؛ لأن الواو في الأفعال التي فاؤها واو ، حذفت فيما مضارعه بالكسرة فقط ، ولم تحذف في مثل : « يَوْجِلُ » .

ومن ذلك في الماضي : « سأل » و « رأى » اللتان مضارعهما بالفتحة أيضا ، أى : « يسأل » و « يرى » ، فلا بد أن تكون الحركة أبدلت في واحد منهما ، أى في الماضي أو المضارع<sup>(٤)</sup> . ومما يدلنا على أيهما هو ، أنا نرى « سأل » يقابلها في العبرية : kāl<sup>(٥)</sup> ، وفي الآرامية : kēl ، و « رأى » يقابلها في الحبشية : re'eya . وزد على ذلك أن « سمع » ماضيا بالكسرة ، فالأفعال المذكورة ، أى : سمع ، ورأى ، وسأل ، وعدد قليل غير هذه ، هي مجموعة في نفسها موجبة الالتفات ، فهي وإن كانت متعدية ، شبهت بالأفعال اللازمة ، وبنيت على : فَعِلَ يَفْعُلُ ، رعاية لأن الإدراك بالحواس ، والاستخبار ، ليس بعمل وفعل ، بل تأثر وانطباع .

(١) في الأصل : اتصال « وهو خطأ .

(٢) في الأصل : « وتقليبه » .

(٣) هذا المثال فيه خطأ ، لأن عينه ليست من حروف الملق !

(٤) في الأصل : « في أحد منهما ، أتى من الماضي والمضارع » !

(٥) في الأصل : kāl وهو تحريف .